

بيان من البنك الدولي حول اتفاقية تقاسم المياه الموقعة بين ممثلي إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية

18/12/2013

يود البنك الدولي أن يوضح أنه ملتزم بقوة باتفاقية تقاسم المياه التي وقعها في شكل مذكرة تفاهم في 9 ديسمبر/كانون الأول 2013 بمقر البنك الدولي وزراء المياه بالحكومات الثلاث المتعاونة، وهم: معالي الوزير سيلفان شالوم ممثلاً عن إسرائيل، ومعالي الوزير حازم الناصر ممثلاً عن الأردن، ومعالي الوزير شداد العتيلي ممثلاً عن السلطة الفلسطينية. وتمثل هذه الاتفاقية معلماً تاريخياً في التعاون الإقليمي لإدارة الموارد المائية الشحيحة، وكذلك مساندة التنمية المشتركة واستخدام الموارد المائية الجديدة عن طريق تحلية مياه البحر. ويرى البنك أن الاتفاقية تعتبر خطوة إلى الأمام باتجاه توفير مصدر جديد للمياه في منطقة تعاني بشدة من قلة المياه.

وأكدت إنغر أندرسن، نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن تأييد البنك الدولي الكامل للمشروع والمبادرات الإقليمية الحالية لتقاسم المياه. وأكد متحدث باسم البنك، عقب توقيع الاتفاقية، أن فريق البنك بدأ بالتواصل مع الجهات المانحة التي تبدي اهتماماً بمساندة المشروع. وبمجرد استكمال الدراسات الفنية بشكل مرض، فإن مجموعة البنك الدولي ستقوم، إذا طُلب منها ذلك، بدراسة مشاركتها المالية في المشروع، وستبذل كل ما في وسعها لمساعدة الحكومات الثلاث في المضي قدماً إلى الأمام بغرض المساعدة في تنفيذ المشروع.

وعن ذلك، قالت السيدة إنغر أندرسن، "يسعدني أن المشاركة طويلة الأمد للبنك الدولي قد أدت إلى تسهيل هذه الخطوة التالية للحكومات الثلاث، التي من شأنها تعزيز توفير المياه وتسهيل تطوير مصادر جديدة للمياه عن طريق التحلية. وأود في هذا الصدد أن أشدد على استمرار مشاركة البنك في مساعدة كافة الأطراف لإحراز تقدم حاسم وتاريخي".